



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة

جلسة المساءلة الشهرية بمجلس المستشارين

حول موضوع: "التنمية الترابية ورهانات تحقيق العدالة المجالية"

مجلس المستشارين، الثلاثاء 25 نونبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

سعيد جدا باللقاء بكم مرة أخرى، تطبيقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور. كما أود أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بالشكر، على اختيار محور "العدالة المجالية" موضوعا لهذه الجلسة الشهرية.

ولدي يقين تام، على أن مناقشتنا لموضوع اليوم ليس مجرد جلسة دستورية، بقدر ما هو تقدير عال للمسؤولية والتزام بالواجب اتجاه انتظاراتنا الوطنية الكبرى. ولا أدل على ذلك من تأكيد جلالة الملك نصره الله خلال خطاب في افتتاح الدورة التشريعية الحالية على أن محاربة الفوارق المجالية: "ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف. وإنما نعتبرها توجهها استراتيجيا يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية".

لذلك فنحن محتاجون، أكثر من أي وقت مضى، أن نتقدم إلى الأمام بإرادة متفائلة وثقة في المستقبل، نحو المزيد من التكامل والالتقائية بين المركز والجهات.

تكامل ... مبني على فعل تراحي مدمج وفعال.

والتقائية ... قائمة على القرب ومنفتحة على القضايا ذات الأسبقية.

حضرات السيدات والسادة،

إن الحديث عن قضايا العدالة المجالية وتقليص الفوارق الاجتماعية ببلادنا، ليس وليد اليوم، بل هو مسار وطني حافل بالمكاسب والتطلعات.

لذلك وضعت الخطابات والتوجيهات السامية لجلالة الملك العدالة المجالية على رأس الأولويات.

كما جدد جلالته التأكيد على ذلك في خطاب افتتاح الدورة الخريفية بالقول إن "بلادنا، والحمد لله، تفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقناها، أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر، كما نعمل على استفادة الجميع من ثمار النمو، وتكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها."

ومما لا شك فيه، أن هذا الأفق ينهل من إصرار جماعي لترسيخ قيم المواطنة الحققة وبناء شروط الكرامة الفعلية، عبر جعل "العنصر البشري" جوهر كل الديناميات الموجهة نحو تأهيل المجالات الترابية.

وإذا كان ورش "الجهوية المتقدمة" قد أفضى إلى تحقيق تقدم مهم ورفع تحديات كبرى، فإن قدرته على مواكبة الاحتياج المحلي ظلت رهينة بمنحه نفسا متجددا والتحسين المستمر لمقارباته التدخلية.

ما يقتضي من الجميع، التحلي بقدرة كبيرة على التنسيق وابتكار أشكال جديدة من التعاون، وفق مقاربات تجمع بين التقييم المستمر والإصلاح والتجديد.

ذلك "أن مستوى التنمية المحلية، هو المرأة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته"، وفق ما أكدده نص الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

وقد وضعت التوجيهات الملكية السامية أمامنا خريطة طريق لإرساء عمل عمومي متجذر ترابيا، قائم على الإنصاف والتقارب، ويجعل من الجهوية المتقدمة رافعة لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة وشاملة.

وفي هذا الإطار، تقتضي المرحلة تعبئة منسقة لجهود مختلف الفاعلين، من سلطتين تنفيذية وتشريعية، ومنتخبين ومؤسسات عمومية وقطاع خاص، قصد بلورة عرض ترابي مندمج قادر على تحويل المؤهلات المحلية إلى قيم مضافة، وإلى مزيد من الرفاه للمواطنين، بما يرسخ العدالة المجالية، ويضمن تقدما متناغما يشمل جميع المجالات.

إن تنزيل خريطة الطريق الملكية يستوجب اعتماد مقاربة منهجية متكاملة، تؤسس لجيل جديد من التدخلات الترابية، قوامها الاستهداف الدقيق للحاجيات، والالتقائية الفعلية بين البرامج، والاعتماد على المعطيات الترابية المحيئة كأداة لاتخاذ القرار.

كما أصبح من الضروري الانتقال من تدخلات مرحلية لمعالجة الخصاص، إلى رؤية تحويلية تهدف إلى خلق شروط تنمية دائمة، وتقوية قدرات المجالات الهشة، وتمكين المواطنين من فرص أفضل

للعيش والارتقاء، بما يجعل العدالة المجالية مسارا بنيويا وليس مجرد معالجة ظرفية للاختلالات.

وفي هذا السياق، برزت اليوم الحاجة إلى اعتماد قراءة أدق للخصوصيات الترابية، تسهم في توجيه التدخلات العمومية وفق ما يتطلبه كل مجال من حلول ملائمة.

فالمناطق الجبلية والواحات والمجالات القروية ذات الهشاشة المرتفعة لا يمكن التعامل معها بالنهج نفسه، بل تستدعي مقاربات تتماشى مع طبيعتها الجغرافية، وقدراتها الاقتصادية، وظروفها المناخية، وآفاقها الحقيقية للنمو.

بدوره يعد المجال الساحلي أحد المحاور الأساسية لتحقيق العدالة المجالية، التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله، اعتبارا لما يزخر به من فرص تنموية، وما يواجهه في الوقت نفسه من تحديات بيئية ومجالية متزايدة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل التوطين الترابي للتنمية والتوزيع العادل للاستثمار العمومي، مداخل حكومية ثابتة وأولويات وطنية لا رجعة فيها.

وذلك من خلال التأسيس لتحول وظيفي لأداء الجماعات الترابية وإعطاء نفس متجدد للاتمركز الإداري، وفق مقارنة ترابية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار تنوع الشركاء، وترتكز على مبادئ المواطنة والمسؤولية.

وفي هذا الإطار، حرصت الحكومة منذ تنصيبها على الاستثمار المنتج في مبادئ القرب والولوج الفعلي للخدمات العمومية، باعتبارها التعبير الأسمى والمرآة العاكسة للعدالة الاجتماعية والمجالية الحقيقية.

عبر توفير الشروط والضمانات اللازمة لتكون التنمية الترابية هي الفائز الحقيقي خلال هذه الولاية، وحتى يستفيد المواطن المحلي من ثمار النمو ومن فضاءات عيش مؤهلة، تضمن تكافؤ الفرص والمساواة للجميع.

وهو ما تتضح فعاليته من خلال التطور الملحوظ الذي شهدته مخصصات الاستثمار العمومي، بارتفاع يناهز 86,8% خلال الفترة 2020-2025، والذي من المنتظر أن تبلغ حصته حوالي 380 مليار درهم خلال السنة المقبلة.

مساهما بذلك في تقوية الاندماج الاجتماعي والرفع من مؤشرات العدالة الاجتماعية، حيث بلغ معدل التمدرس ما يناهز 83% بالتعليم الأولي و 100% بالتعليم الابتدائي و 80% بالتعليم الثانوي الإعدادي، فضلا عن تغطية شبه كاملة لمعدل الكهرباء الجهوية على الصعيد الوطني.

كما استطاعت الحكومة، في ذات الوقت، أن تحدث انعطافة قوية للعرض الصحي، من خلال تأهيل جيل جديد من مراكز الرعاية الصحية الأولية، يُرتقب أن تبلغ حصيلتها 1400 مركزا مع نهاية السنة الحالية، موجهة في غالبيتها (2/3) إلى المناطق القروية والنائية.

بالإضافة إلى تعزيز الشبكة الاستشفائية وتعميم المستشفيات الجامعية في مختلف جهات المملكة، مع إطلاق برنامج بناء 12 مركزا لتحاقن الدم، والتفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية.

وهو نفس الأفق الإصلاحي الذي تسهر الحكومة على تحقيقه في مجال التعليم، من أجل صناعة نموذج تربوي يقوم على تكريس الأثر المباشر على التلاميذ، وينهض بمستوى المدرسة العمومية.

وذلك عبر مواصلة التوزيع الجهوي المتوازن لبرامج التعليم الأولي، والرفع من برامج الدعم الاجتماعي التي استهدفت ما يناهز 217.000 مستفيد بالداخلات و80.245 مستفيد بالمطاعم المدرسية، مع استهداف حوالي 3,2 مليون طفل بالدعم الاجتماعي المباشر خلال الموسم الدراسي الحالي.

دون إغفال المكتسبات المحققة من تعميم "مدارس الريادة"، حيث تواصل الحكومة تعميم هذا النموذج المرتكز على تنمية تعلّات ومهارات التلاميذ، الذي يشمل اليوم 4626 مؤسسة ابتدائية، و786 إعدادية، بزيادة 2000 مؤسسة مقارنة بالموسم الدراسي السابق.

وفي الجانب الاقتصادي، يعرف النشاط الاستثماري للجهات طفرة نوعية، حيث تم اعتماد مقارنة ترابية لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تمثل أزيد من 90% من النسيج المقاولاتي الوطني، بدعم مالي يصل إلى 30% من قيمة المشاريع المصادق عليها.

ستشكل دفعة غير مسبوقة لمنظومة التشغيل، وتيسير سبل الارتقاء والاستقرار الاجتماعيين في وجه الشباب والنساء، فضلا عن دورها في إنتاج شروط الكرامة، والمواطنة الترابية الحقّة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حرص جلالته الملك حفظه الله طيلة 26 سنة من توليه عرش أسلافه الميامين، على بناء النموذج المغربي الصاعد، من خلال برامج واستراتيجيات حققت الكثير من أهدافها المسطرة.

حيث أطلق جلالته مسارا تنمويا متبصرا ومتدرج لكنه عميق وجذري، جعل من تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بين المدن والمناطق القروية هدفا استراتيجيا، ليضع المغرب ضمن الدول الرائدة قاريا في مجال التنمية المتوازنة والشاملة.

مسار جعل المواطن والمجال، أساس الرهان التنموي وعزز بشكل كبير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي خاصة لدى ساكنة العالم القروي.

فمن منّا لا يتذكر الرؤية الملكية السديدة، التي أبدعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمشروع تنموي مندمج ونموذج متفرد، قام بالأساس على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمجالية للفئات الهشة.

ومن منّا لا يتذكر بفخر الرؤية المبدعة لجلالة الملك التي أفضت لاعتماد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، والذي استهدف ما يفوق 1.200 جماعة ترابية، و140 مركزا قرويا، تضم أكثر من 17 مليون نسمة.

حيث خصصت له ميزانية ناهزت 50 مليار درهم، في أكبر استثمار حكومي موجه للتنمية القروية في تاريخ المغرب. مما شكل منه أداة تنفيذية مندمجة أرسى جلالته حفظه الله مبادئها التوجيهية في مضامين خطاب العرش لسنة 2015.

وقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على استكمال التنزيل الأمثل لهذا البرنامج الملكي، الذي سطر أولوية توجيه الاستثمار نحو المناطق ذات الخصائص الترابية، وتأمين التقائية البرامج القطاعية حسب خصوصيات كل مجال.

بعدما كانت في السابق، تركز على منطق التجزئ والفصل بينها، وظلت في غالبيتها حبيسة رؤية قطاعية معزولة، إضافة إلى تعدد المتدخلين والاختلاف في تصور الحلول.

مما أدى في كثير من الحالات إلى تأخر ملحوظ في تنزيل النتائج، والحد من أثرها المباشر على المواطن.

وفي هذا السياق، برزت أهمية الانتقال نحو مقاربة ترابية مندمجة تتجاوز حدود العمل القطاعي المنعزل، إذ أثبتت التجربة أن اندماج التدخلات الترابية والتقائيتها، يحدث أثرا مضاعفا في التنمية، ويعزز مردودية الاستثمارات العمومية، ويقلص من كلفة الفرص الضائعة الناتجة عن غياب التنسيق.

وجدير بالذكر، أن هذا البرنامج الملكي الكبير، تمكن منذ انطلاقه سنة 2017، من رفع تحدي إدماج السياسات والأوراش القطاعية على المستوى الجهوي والمحلي.

مشكلا بذلك الإطار المرجعي والتوجيهي الذي أسس لتحولات عميقة في الفعل الترابي.

ومساهما في نفس الوقت في الانتقال من تنمية قروية مرتبطة بالمجال الفلاحي، إلى تنمية قروية وجبلية شاملة وعادلة، تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الساكنة المحلية.

وذلك وفق شراكات واسعة بين القطاعات الحكومية والمجالس الجهوية، إضافة إلى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

فضلا عن إحداث اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، و12 لجنة جهوية، سهرت على إنتاج التوجهات العامة للبرنامج، وتتبع وضعية المجالات الترابية.

أما بخصوص البرمجة، فإضافة إلى مخطط عام شمل الفترة (2017-2023)، تم وضع سبعة (7) برامج عمل سنوية تستند إلى الحاجيات المعبر عنها على مستوى الدواوير والجماعات.

وقد مكنت هذه البرامج في مجملها من تجميع التدخلات الوطنية والجهوية، حول مشاريع ترابية تم اختيارها بناء على مبدأ القرب الدقيق من قضايا الساكنة. كما كان لها دور كبير في تقليص مختلف أوجه الخصاص على المستوى الاجتماعي، مع تعزيز مستوى البنيات التحتية ومواكبة الاستراتيجيات القطاعية.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن أتقاسم مع حضراتكم أبرز المنجزات:

بالنسبة لمحور فك العزلة وتقوية المسالك والطرق:

- فقد تم بناء وصيانة 26.509 كلم من الطرق والمسالك القروية، مع تشييد وإعادة بناء 223 منشأة فنية.

- مساهمة بذلك في ارتفاع عدد الجماعات ذات الولوجية الجيدة إلى الطرق والمسالك من 791 جماعة سنة 2016 إلى 1104 جماعات سنة 2023، بارتفاع قدره 40%.

وارتباطا بمحور توسيع شبكة التزود بالماء الصالح للشرب:

- فقد تم إنجاز 32.419 عملية للربط الفردي والمختلط والنافورات، و725 منظومة للماء الصالح للشرب، إضافة إلى توسيع الشبكة ب 1096 كلم.
- وهي منجزات مهمة، كان لها دور مباشر في الرفع من عدد الجماعات التي تتمتع بالولوج الجيد إلى الماء الصالح للشرب، من 710 جماعة سنة 2016 إلى 859 جماعة سنة 2023، بارتفاع قدره 20%.

وفيما يخص محور توسيع شبكة الكهرباء القروية:

- فقد حقق البرنامج منجزات مهمة، عبر النجاح في كهربة 1135 دوارا، وتمديد الشبكة الكهربائية على طول 1137 كلم.
- الأمر الذي مكن من ارتفاع عدد الجماعات التي تتوفر على خدمة الكهرباء من 627 جماعة سنة 2016 إلى 831 جماعة سنة 2023، بارتفاع قدره 32%.

أما فيما يتعلق بمحور تأهيل البنيات الأساسية لقطاع التعليم:

- فقد تمكن البرنامج من تم إنجاز 4142 عملية تشييد وإعادة بناء للمؤسسات التعليمية.
- كما تم اقتناء 1508 حافلة للنقل المدرسي وتنفيذ 139 عملية للتجهيز المدرسي.
- لتساهم هذه المنجزات في مجموعها، من رفع عدد الجماعات ذات الخدمات الجيدة في قطاع التربية والتكوين، من 614 جماعة سنة 2016 إلى 773 جماعة سنة 2023، بارتفاع قدره 13%.

في حين عرف محور تأهيل التجهيزات الأساسية لقطاع الصحة، تحولات أساسية:

- تمثلت في إنجاز 987 عملية تشييد وإعادة بناء وتوسعة وتأهيل للمؤسسات الصحية، و884 عملية تجهيز للمؤسسات الصحية.
- مع اقتناء 820 سيارة إسعاف ووحدات متنقلة.
- مساهمة بذلك في ارتفاع عدد الجماعات التي تتمتع بالولوج الجيد إلى خدمات الصحة، من 480 جماعة سنة 2016 إلى 721 جماعة سنة 2023، بارتفاع قدره حوالي 20%.

لنكون بذلك أمام انتقال نوعي؛ وحقيقي في معدلات التأهيل الترابي للجماعات المستهدفة.

حيث انتقل عدد الجماعات التي تتوفر على مجمل الخدمات الأساسية، من 502 جماعة سنة 2016 إلى 743 جماعة حاليا، مسجلا ارتفاعا نسبته 48%.

حضرات السيدات والسادة،

إن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، لم يكن مجرد مقارنة تقنية صرفة، بل شكل تجربة لحكمة نموذجية استطاعت المساهمة بشكل جليّ في تقليص التفاوتات المتراكمة على مدى عقود.

عبر مصاحبة المناطق القروية والجبلية في عمليات وبرامج التأهيل المجالي، لاسيما من خلال تحسين مؤشرات الإدماج الاجتماعي وتنويع الفرص الاجتماعية والاقتصادية، مع تمكين المرأة القروية من إمكانيات أوسع للولوج إلى التكوين والشغل.

وفي السياق ذاته، عرف مؤشر فك العزلة والرفع من ولوجية الجماعات الترابية، اهتماما مضاعفا حيث مكن من تسهيل الولوج للمؤسسات المدرسية ولمركبات النقل المدرسي، مما رفع من نسبة التمدرس، لاسيما في صفوف الفتيات.

كما مكنت مشاريع فك العزلة وعمليات اقتناء سيارات الإسعاف، في تعزيز الولوج للمؤسسات وتسهيل الوصول إلى الدواوير البعيدة.

على صعيد آخر، وبفضل مجهودات حكومية موازية فقد عرفت وسائل النقل تعزيزا ملحوظا، عبر توفير سيارات الأجرة والنقل المزدوج. كل هذه المعدلات الانتقالية، كانت لها انعكاسات مباشرة لصالح العنصر البشري، عبر خلق أزيد من 115 مليون يوم عمل، و346.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن خير دليل على وجاهة الرؤية الملكية الحكيمة المؤسسة لمختلف برامج التنمية الترابية يتجلى في التراجع الكبير المسجل على مستوى الفقر متعدد الأبعاد على الصعيد الوطني، والذي انتقل من 11.9% سنة 2014 إلى 6.8% سنة 2024. وهي رؤية... ساهمت في توطيد ديناميات تنموية مهمة، وعززت من تنافسية وولوجية الجهات، بشكل يجعلها اليوم.. محط إشادة وافتخار لدى الجميع. غير أن متطلبات الحاضر والمستقبل، تحتاج نفسا متجددا من العمل القائم على مبادئ الأثر، يتكامل فيه النمو الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، يأتي إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة في سياق التعبئة الشاملة لمؤهلات الجهات والتوجيه الأمثل للمشاريع ذات الأولوية. بشكل ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية لخطاب العرش الأخير، التي أكد فيها جلالته على أنه: "حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية". وتسعى هذه الرؤية الملكية الطموحة، إلى ضمان التوزيع المنصف لثمار النمو على كافة الجهات والمواطنين. وفق مقاربة ترابية. وهو جواب ملكي كبير، نعتبره داخل الحكومة بمثابة ردة فعل تنموية صريحة اتجاه كل التطلعات والإكراهات المطروحة ترابيا. في نفس السياق، وفي إطار التفاعل الترابي السريع مع التعليمات الملكية السامية، منحت الحكومة الأولوية لتفعيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، حيث عملت الحكومة على إعداد برنامج أولوي يهم 77 مركزا قرويا يغطي مجموع التراب الوطني.

وستشكل هذه المراكز فضاءات ملائمة للاندماج الترابي، حيث تتقاطع الاستثمارات العمومية والخاصة، والبنى التحتية، والخدمات الأساسية، وفرص التشغيل، ضمن رؤية متجددة للتنمية القروية تروم الشمولية والاستدامة.

وهو ما تمت ترجمته في مشروع قانون مالية 2026، عبر تسريع تنزيل مخططات عمل لمشاريع ترابية تهم 36 مركزا قرويا نموذجيا بكلفة إجمالية تبلغ 2.8 مليار درهم.

كما تم إطلاق دينامية واسعة تروم صياغة برامج ترابية جديدة، حيث شرع السادة الولاة والعمال في تنظيم لقاءات تشاورية جهوية مع مجموع الفاعلين المحليين. ستشكل أرضية خصبة لتعزيز الذكاء الجماعي على الصعيد الإقليمي، بهدف وضع تصورات تنموية تقوم على التشخيص الترابي الدقيق ومراعاة الخصوصيات المحلية.

مزودة في نفس الوقت، بمخطط عمل واضح وسقف زمني محدد، مع إعداد حزمة من التدابير والإجراءات المؤسسية لتعزيز حكمة هذا الورش ومواكبة تنفيذه. وذلك عبر تسخير كافة الإمكانيات المادية والبشرية، والتجاوب السريع مع الانتظارات اليومية للساكنة، في أفق تقوية دور الجماعات الترابية كآلية حقيقية للوساطة، وجعلها الممر النهائي لأجرة وتفعيل خدمات القرب.

حضرات السيدات والسادة،

إن القرى.. والجبل.. والواحات؛ ليست مجرد مجالات ترابية، بل تمثل درسا من دروس الانتماء والذاكرة، وتحتاج إلى إعادة بناء أمجادها الوطنية والتذكير بأدوارها التاريخية من بوابة التنمية، باعتبارها الأصل الجامع والمشارك لكافة المغاربة. ما يتطلب من الجميع انخراطا وطنيا مسؤولا، من أجل تجاوز كل التحديات التي ظلت لصيقة بالفعل الترابي، مع الاستغلال الجيد للإمكانات الذاتية المتاحة لكل مجال.

"فالمغرب الصاعد"، الذي يقوده صاحب الجلالة حفظه الله، وتشتغل الحكومة في إطاره بواقعية سياسية، وبأفق اجتماعي وتنموي يضمن للمغاربة الكرامة والعيش الكريم، ليس مجرد طموح، بل مشروع تنموي يرتكز على الذكاء الترابي، وعلى قراءة دقيقة لخصوصيات كل مجال، بما يسمح ببناء عرض ترابي متوازن، يحول الفرص المحلية إلى محركات فعلية للتنمية.

وإننا، بهذه المقاربة، نؤسس لمرحلة جديدة تضمن عدالة مجالية فعلية، وتستجيب للانتظارات المشروعة للمواطنين.

وهي مسؤولية تاريخية نعي جيدا حجمها وعمقها الاستراتيجي، في ترسيخ مجتمع متضامن يسوده الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.